

محاضرة: مهام التدقيق الأولية: الأرصدة الافتتاحية

NAA 510

I. المقدمة

مجال التطبيق

- يغطي مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بالأرصدة الافتتاحية والسياسات المحاسبية في عمليات التدقيق الأولية
- تتضمن الأرصدة الافتتاحية المبالغ الواردة في البيانات المالية والإفصاحات (مثل السياسات المحاسبية والطوارئ)
- التدقيق الأولي يعني أن البيانات المالية للفترة السابقة لم يتم تدقيقها أو تم تدقيقها من قبل مدقق آخر

ويغطي النطاق التزامات المدقق فيما يتعلق بالأرصدة الافتتاحية والسياسات المحاسبية في عمليات التدقيق الأولية حيث لم يتم تدقيق البيانات المالية للفترة السابقة على الإطلاق أو تم تدقيقها من قبل مدقق "سابق" مختلف. لا تشمل الأرصدة الافتتاحية أرصدة الحسابات في البيانات المالية فحسب، بل تشمل أيضًا الأمور التي تتطلب الإفصاح مثل السياسات المحاسبية من الفترات السابقة أو الالتزامات الطارئة المسجلة خارج الميزانية العمومية. ومن الأمثلة على ذلك طريقة تقييم المخزون كسياسة محاسبية تحتاج إلى الاتساق من العام الماضي.

الهدف

- الحصول على أدلة كافية ومناسبة على أن: (أ) الأرصدة الافتتاحية لا تحتوي على أخطاء جوهرية (ب) تم تطبيق السياسات المحاسبية بشكل ثابت (ج) تم المحاسبة عن التغييرات في السياسات المحاسبية بشكل صحيح

الهدف هو أن يقوم المدقق بجمع أدلة تدقيق كافية لاستنتاج أن الأرصدة الافتتاحية لا تحتوي على أخطاء جوهرية تؤثر على السنة الحالية، وأن السياسات المحاسبية المستخدمة متوافقة مع الفترة السابقة، وأن أي تغييرات في الأساليب قد تم حسابها بشكل صحيح وعرضها بوضوح و الإفصاح عنها وفقا لقواعد التقارير المالية. على سبيل المثال، يحتاج المدقق إلى تحديد ما إذا كان التغيير في طريقة الاستهلاك قد تم تطبيقه بشكل صحيح بأثر رجعي وأدرج جميع الإفصاحات المناسبة.

II. الإجراءات

- تدقيق البيانات المالية المدققة لفترة السابقة وتقرير مدقق الحسابات السابق
- الحصول على أدلة تثبت أن الأرصدة الافتتاحية لا تحتوي على أخطاء جوهرية
- تحديد ما إذا تم تطبيق السياسات بشكل متسق
- دراسة التعديلات في تقرير مراقب الحسابات السابق

تتضمن الإجراءات تدقيق البيانات المالية للسنة السابقة وتقرير مدقق الحسابات السابق، وإجراء اختبار لتحديد مبالغ الرصيد الافتتاحي التي تم تقديمها بدقة وتقييم السياسات المحاسبية المستخدمة مناسبة ومتسقة. بالإضافة إلى ذلك، يأخذ المراجع في الاعتبار كيف يمكن للتعديلات في رأي التدقيق السابق أن تؤثر على تقييم المخاطر في السنة الحالية. على سبيل المثال، سيتم إجراء الاختبار للتحقق مما إذا كانت أرصدة الحسابات الدائنة تعكس المبالغ الصحيحة المرحلة من أرصدة الموردين في نهاية السنة السابقة.

الأرصدة الافتتاحية

- تحديد الأرصدة الختامية الصحيحة المقدمة لفترة السابقة
- تقييم ما إذا كانت الأرصدة تعكس السياسات المحاسبية المناسبة
- تدقيق أوراق عمل المدقق السابق أو تنفيذ إجراءات محددة

يتم تكليف المدقق بتنفيذ إجراءات محددة تتعلق بالأرصدة الافتتاحية أثناء مهمة التدقيق. في البداية، يتعين على المدقق أن يقوم بتدقيق شاملة لأحدث البيانات المالية المدققة وتقرير المدقق السابق، إن أمكن. يهدف هذا التدقيق إلى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالأرصدة الافتتاحية، بما في ذلك الإفصاحات المرتبطة بها. وبعد ذلك، يجب على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة للتأكد من أن الأرصدة الافتتاحية خالية من الأخطاء الجوهرية التي يمكن أن تؤثر على البيانات المالية لفترة الحالية.

تتضمن عملية الحصول على الأدلة خطوات مختلفة. أولاً، يجب على المدقق التحقق مما إذا كانت الأرصدة الختامية من الفترة السابقة قد تم ترحيلها بدقة إلى الفترة الحالية أو تم إعادة بيانها بشكل مناسب. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المدقق تقييم ما إذا كانت الأرصدة الافتتاحية تتوافق مع تطبيق السياسات المحاسبية المناسبة. ويتمتع المراجع بالمرونة في اختيار كيفية الحصول على الأدلة، بما في ذلك تدقيق أوراق عمل المراجع السابق، أو تقييم إجراءات المراجعة لفترة الحالية، أو إجراء إجراءات مراجعة محددة مخصصة للأرصدة الافتتاحية.

سياسات المحاسبة

- تحديد ما إذا كانت السياسات مطبقة بشكل متنسق مع الأرصدة الافتتاحية
- تقييم ما إذا كانت التغييرات في السياسات قد تم أخذها في الاعتبار بشكل صحيح

يلتزم مدقق الحسابات بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة للتأكد مما إذا كانت السياسات المحاسبية المنعكسة في الأرصدة الافتتاحية قد تم تطبيقها بشكل ثابت في البيانات المالية للفترة الحالية. علاوة على ذلك، يجب على المدقق التحقق مما إذا كانت أي تغييرات في السياسات المحاسبية قد تم حسابها والإفصاح عنها بشكل مناسب وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية ذي الصلة.

تقرير مدقق الحسابات السابق

- تقييم الآثار المترتبة على التعديلات لتقييم مخاطر المراجعة للفترة الحالية
- في الحالات التي تم فيها تدقيق البيانات المالية للفترة السابقة من قبل مدقق سابق وتم تعديل الرأي، يتم توجيه المدقق لتقييم تأثير التعديل. ويعد هذا التقييم حاسماً لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في الفترة الحالية. ويتعين على المراجع أن يأخذ في الاعتبار طبيعة التعديل وآثاره لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إجراءات المراجعة المطلوبة في المهمة الحالية.

III. الاستنتاجات

الأرصدة الافتتاحية

- الرأي المتحفظ أو إخلاء المسؤولية في حالة عدم كفاية الأدلة المناسبة
- رأي متحفظ أو سلبي في حالة عدم المحاسبة عن الأخطاء الجوهرية بشكل صحيح

إن المبادئ التوجيهية لمعالجة الأرصدة الافتتاحية واضحة. إذا واجه المدقق تحديات في الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالأرصدة الافتتاحية، فإنه مكلف بالإبلاغ عن هذا القيد في تقرير المراجعة. على وجه التحديد، يُطلب من المدقق أن يعبر إما عن رأي متحفظ أو ينكر رأياً، مما يشير إلى القيود المفروضة على قدرته على تقديم تأييد غير مشروط بسبب عدم كفاية الأدلة.

علاوة على ذلك، إذا قرر المدقق، بعد الفحص الدقيق، أن الأرصدة الافتتاحية تحتوي على أخطاء جوهرية تؤثر بشكل كبير على البيانات المالية للفترة الحالية، وإذا لم تتم المحاسبة عن هذا التحريف أو عرضه أو الإفصاح عنه بشكل

مناسب، فإن المدقق ملزم بالتعبير عن: رأي مؤهل أو، في الحالات الأكثر خطورة، رأي سلبي. وهذا يؤكد أهمية الشفافية والدقة في التقارير المالية.

سياسات المحاسبة

- رأي متحفظ أو سلبي إذا لم يتم تطبيق السياسات بشكل متسق أو لم يتم أخذ التغييرات في الاعتبار بشكل صحيح

يؤكد معيار التدقيق الجزائري 510 على ضرورة التطبيق المتسق للسياسات المحاسبية والمعالجة السليمة للتغيرات في هذه السياسات. إذا توصل المدقق إلى نتيجة مفادها أن السياسات المحاسبية لا يتم تطبيقها بشكل متسق في البيانات المالية للفترة الحالية فيما يتعلق بالأرصدة الافتتاحية، أو إذا لم تتم المحاسبة عن التغييرات في السياسات المحاسبية بشكل مناسب والإفصاح عنها بشكل مناسب وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المنطبق، فإنه مطلوب من المدقق للتعبير عن رأي متحفظ، أو في الحالات الأكثر خطورة، رأي سلبي.

تسلط هذه الأحكام الضوء على أهمية الحفاظ على الاتساق في ممارسات إعداد التقارير المالية والتأكد من أن أي تعديلات على السياسات المحاسبية يتم إبلاغها بشكل مناسب لمستخدمي البيانات المالية.

تعديلات في تقرير السلف

- تعديل رأي التدقيق إذا كان لا يزال ذا صلة وجوهية

يمكن أن تتضمن أمثلة استنتاجات التقرير إصدار رأي متحفظ إذا كان المدقق غير قادر على جمع الأدلة الكافية التي تدعم الأرصدة الافتتاحية والتي تؤثر بشكل جوهري على الفترة الحالية. أو إبداء رأي سلبي في حالة وجود أخطاء جوهرية في الأرصدة الافتتاحية لم يتم المحاسبة عنها بشكل صحيح أو الإفصاح عنها بشكل صحيح في البيانات المالية للسنة الحالية.

IV. هيئات القطاع العام

- النظر في الآثار المترتبة في حالة تقييد الوصول إلى أوراق عمل المدقق السابق

- ويمكن اعتبار الاستعانة بمصادر خارجية لشركة من القطاع الخاص بمثابة تدقيق أولي

في عمليات تدقيق كيانات القطاع العام، قد تكون هناك قيود قانونية على البيانات وأوراق العمل التي يمكن الحصول عليها من المدقق السابق المعين من قبل السلطات التشريعية. وقد يؤدي ذلك إلى تقييد أدلة المراجعة المتاحة للمدقق

الجديد. وبدلاً من ذلك، إذا تم التعاقد مع شركة من القطاع الخاص لإجراء مراجعة حسابات لهيئة عامة، فإن هذا الاستعانة بمصادر خارجية يعني عادةً أن مراجع القطاع الخاص ينظر إليها على أنها مهمة تدقيق أولية.

V. تقرير التدقيق

- تعديل الرأي طبقاً لمعيار التدقيق الجزائري 705
- قد تتطلب قيود أدلة الأرصدة الافتتاحية مؤهلاً أو إخلاء المسؤولية
- التعديلات ذات الصلة في التقرير السابق تتطلب التعديل في التقرير الحالي

تتضمن الأمثلة الواردة هنا لتعديل تقرير التدقيق إضافة فقرة للتأكيد على الأمر وفقاً لمعيار التدقيق الجزائري رقم 705 في حالة وجود قيود على جمع ما يكفي من أدلة الأرصدة الافتتاحية المناسبة. أو تعديل الرأي مثل إصدار رأي متحفظ إذا ظلت المشكلات التي أدت إلى التعديلات في تقرير المدقق السابق دون حل وذات صلة جوهرية بالأرقام المعروضة في العام الحالي.

مخالصة: وفر معيار التدقيق 510، "مهام التدقيق الأولية - الأرصدة الافتتاحية"، إرشادات للمدققين عند القيام بعملية مراجعة أولية، مما يضمن النظر في الأرصدة الافتتاحية والتعامل معها بشكل سليم. يؤكد المعيار على أهمية الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة فيما يتعلق بالأرصدة الافتتاحية، حيث أنها جزء لا يتجزأ من موثوقية البيانات المالية. وتشمل الجوانب الرئيسية التي يتم تناولها فهم الظروف التي يتحمل فيها المدقق المسؤولية عن الأرصدة الافتتاحية، وتقييم اتساق واكتمال الأرصدة الافتتاحية، وتقييم ما إذا كان قد تم تطبيق السياسات المحاسبية المناسبة. ويشدد معيار التدقيق 510 على الحاجة إلى التواصل الفعال بين المدققين الحاليين والسابقين، بما في ذلك الحصول على المعلومات ذات الصلة من المدقق السابق. ويتناول المعيار أيضاً المواقف التي يكون فيها المدقق غير قادر على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالأرصدة الافتتاحية ويحدد الآثار المترتبة على تقرير المراجعة. يساهم الالتزام بمعيار التدقيق الجزائري 510 في الجودة الشاملة وموثوقية التقارير المالية، مما يضمن أن المدقق يعالج بشكل مناسب التحديات والتعقيدات المرتبطة بالتزامات التدقيق الأولية والأرصدة الافتتاحية.